المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية التربية

قسم أصول التربية

مقرر اتجاهات معاصرة في التربية(٩٢٣أصت)

خصخصة التعليم

إعداد الطالبة

سوير السهلي

مقدم للدكتورة وفاء الفريح

العام الجامعي

٢٠١٩ م/١٤٤١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

المحتويات

المقدمة	٣
مفهوم الخصخصة	٤
أهداف الخصخصة	٥
العوامل التي تفرض الخصخصة	٦
مصفوفة الخصخصة	٦
أشكال الخصخصة	٧
أولا: أشكال الخصخصة في التعليم العام	٧
ثانيا: أشكال الخصخصة في التعليم العالي	٩
إيجابيات وعيوب الخصخصة	٩
أولا: إيجابيات وعيوب الخصخصة في التعليم العام	٩
ثانيا: إيجابيات وعيوب الخصخصة في التعليم العالي	١٠
آليات مقترحة لنجاح خصخصة التعليم	١١
أولا: آليات مقترحة لنجاح خصخصة التعليم العام	١١
ثانيا: آليات مقترحة لنجاح خصخصة التعليم العالي	١٢
خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية	١٣
خصخصة التعليم ورؤية ٢٠٣٠	١٦
المراجع	١٨

مقدمة

لعل من المتفق عليه أن التعليم في معظم أنحاء العالم بات يعاني من مشكلتين جوهرتين: الشح في الإنفاق والانحدار في المضمون العلمي، وقد أخذت كثير من الدول في هذا العصر تتطلع إلى خصخصة التعليم بوصفها وسيلة لمعالجة تلك المشكلات (المانع، ٢٠٠٣، ص٩٩).

ففي عام ١٩٩٢ عقد أول مؤتمر في الخصخصة التابع لمجلس الخصخصة العالمي حيث أكد المؤتمر على أن الخصخصة هي مبدأ أساسي من مبادئ الرأسمالية التي تقوم على مفاهيم السوق الحرة وأن العرض والطلب كفيل بتحقيق التوازن فيها، ويرى بعض المختصون في الاقتصاد أن الخصخصة تقلل من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة وتطور السوق المالية وتخلق مناخا مناسبا للاستثمار وتشجع وتعزز الكفاءة الاقتصادية (مؤتمر الاستثمار في المباني التعليمية ٢٠١٧) لذاك نجد أن الكثير من الدول طبقت أسلوب الخصخصة في الخدمات العامة التي تقدمها لمواطنيها، والتعليم يعتبر واحدا من الخدمات العامة التي لازالت في أغلب الدول النامية تحت مظلة الحكومة، ففي العقود الثلاث الماضية انتشرت فكرة خصخصة التعليم حول العالم وبشكل خاص في الدول المتقدمة حيث أسندت الحكومات التعليم لشركات شبه حكومية تتميز بالالتزام الفكري لمنطلقات الدولة وكذلك قدرتها على التعامل مع آليات السوق بكفاءة عالية، أما في الدول النامية فقد أكد تقرير اليونسكو حول الخصخصة في التعليم بأن حكومات العالم الثالث فشلت في تحقيق تطلعات شعوبها في رفع جودة التعليم بسبب تفردها فيه (في الزومان، ٢٠١٨، ص٢٩٦)

وفي المملكة العربية السعودية، أخذت تظهر بوادر التوجه إلى خصخصة التعليم في إنشاء الجامعات والكليات والمدارس والروضات والمعاهد الأهلية وإلى لجوء الوزارة إلى الارتباط بعقود مع شركات خاصة في إنشاء المباني المدرسية وتقديم خدمات أخرى مساندة مثل تأمين المواصلات والوجبات وغيرها، إلا أن هذا التوجه مازال موضع تساؤلات وشكوك حول ما يمكن أن يعقبه من نتائج. (المانع، ٢٠٠٣، ص٩٩)

مفهوم الخصخصة:

يعرف هانكي الخصخصة على أنها نقل الأصول وأعمال الخدمة العامة من أيدي القطاع العام إلى القطاع الخاص ومن ثم فإنها تشمل أنشطة تتراوح بين بيع مشروعات مملوكة للدولة إلى التملك لبعض الخدمات ليقوم بها متعاقدون خاصون. وهناك من يرى أن الخصخصة في التعليم يقصد بها التعاون بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص من أجل إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في التوسع في إنشاء المدارس والجامعات والمراكز البحثية والتدريسية وتملكها لأهداف ربحية. (في عواد وناصر، ص،ص٧،٥)

وتبين المانع (٢٠٠٣،ص ١٠١) بأن الخصخصة وإن كانت في شكلها الظاهر تشير إلى قيام الدولة بتفويض صلاحياتها للقطاع الخاص ليقوم بخدمات عامة، هي في مفهومها الباطن تمثل عملية عالية التعقيد، وليس للخصخصة مفهوم عالمي موحد يتفق عليه الجميع، فقد تعني عند البعض وسيلة كما أنها قد تعني عند البعض الآخر هدفاً فالبرجماتيون الذين يسعون إلى إيجاد حكم أصلح والشعبويون الذين يحرصون على تحقيق حياة اجتماعية أفضل تعني الخصخصة عندهم وسيلة لبلوغ أهدافهم تلك، أما الذين يبحثون عن الفرص التجارية من خلال أعمال الدولة فإن الخصخصة لديهم غاية في حد ذاتها.

ويعرف الخالدي (٢٠٠٧، ص٢٣٦) الخصخصة بأنها " تحويل النشاطات من القطاع العام إلى الخاص ويمكن أن تعني بيع كامل الشركات المملوكة من قبل الدولة بشكل عام أم جزئي، كذلك يمكن أن تعني الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص عبر تحويل المسئوليات من الأولى إلى الأخيرة."

وتعني الخصخصة في التعليم إسناد الحكومة بناء أو إدارة أو تمويل بعض المدارس أو إسناد بعض المهام الأخرى بالتعليم الأساسي للقطاع الخاص، ليقوم بتلك المهام بالاشتراك مع الحكومة أو بدون الاشتراك معها بهدف توفير مزيد من الفرص التعليمية وتحسينها وتحقيق التناف. (محمد، ٢٠١٠، ص ١٧٣).

ويذكر السلمي والقحطاني (٢٠١٧، ص ٢١٢) بعض النقاط المتعلقة بمفهوم الخصخصة منها:

- اعتماد الخصخصة على فرضية تمتع القطاع الخاص بميزة تنافسية عالية من حيث الكفاءة الفنية والتخلص من البيروقراطية

- تحرر الحكومات من القيام بالأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها بفاعلية من أجل التفرغ للأنشطة الاستراتيجية التي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها.
- تعدد وسائل الخصخصة وتدرجها من نقل الملكية إلى القطاع الخاص إلى نقل الإنتاج فقط إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بالملكية.
- إمكانية تنفيذ الخصخصة بصورة جزئية أو كلية.

أهداف الخصخصة

تسعى الدول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تطبيق الخصخصة، يذكر منها السلمي والقحطاني (٢٠١٧،ص ٢١٢،٢١٣) مايلي:

- رفع الكفاءة والقدرة التنافسية للمؤسسات.
- تحسين الوضع المالي للدولة.
- تقليل حجم القطاع العام ومن ثم تخفيف الأعباء الإدارية والمالية الواقعة على عاتق الدولة وميزانيتها.
- تخفيف الأعباء المالية المخصصة للمشروعات العامة وذلك في محاولة للوصول إلى ضوابط مالية واستقرار على المستوى الكلي للبنيان الاقتصادي.
- تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال تعزيز الأسواق التنافسية.
- تحقيق المزيد من الحرية الشخصية والحوافز الفردية للقضاء على السلبيات الاقتصادية والاجتماعية.
- إعادة تحديد دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على التحكم وفرض الانضباط.
- تحفيز العاملين على العمل والإنتاج وإتاحة الفرصة أمامهم لتملك أسهم في بعض وحدات القطاع العام التي يتم تحويلها إلى قطاع خاص.
- إصلاح الهيكل الإداري والمالي والتسويقي لوحدات القطاع العام وإيجاد مناخ مشجع على المنافسة.
- تأسيس النظام الاقتصادي القائم على قيم العمل والمحاسبية والثواب والعقاب.
- تعميق مفهوم سوق رأس المال المحلي وتوجيه المدخرات الخاصة نحو الاستثمارات طويلة الأجل.

العوامل التي تفرض الخصخصة

بالرغم من الجدل حول نجاح الخصخصة في التعليم وإصلاح أوضاعه إلا أن الخصخصة آخذة في فرض وجودها على العالم وذلك لقدرة القطاع الخاص على التكيف مع احتياجات الناس ومطالبهم المتغيرة، كما أن الظروف المعاصرة خلقت قوى متداخلة فيما بينها تدعم أو تفرض الخصخصة ومنها:

١- الأزمة الاقتصادية: فالتعليم في عصرنا هذا يستهلك قدرا كبيرا من ميزانيات الدول، كما أن الانفاق على التعليم في العقود الأخيرة تضاعف مع تضاعف أعداد الطلاب مما أدى إلى العجز عن تغطية جميع الاحتياجات التعليمية.

٢- تدهور أوضاع التعليم: تغير في السنوات الأخيرة موقف الناس من التعليم كما اشتد نقدهم له حيث ارتفعت كلفته وانحدر مستوى انتاجيته وفعاليته، ويستند نقاد التعليم في شكله الحالي إلى بعض المعايير مثل ضعف الإنجاز الأكاديمي لدى الطلاب، والتخلف في التحصيل العلمي في مجالات علمية أساسية مثل الرياضيات والعلوم، وانعدام التعليم الفعال، والقصور في الإعداد للمهنة، وانخفاض روح المبادرة والمسؤولية الوطنية.

٣- التوجه نحو عالم ما بعد الصناعة: الاقتصاد في هذا العصر آخذ في التحول من الصناعة إلى العلم إذ أصبح العلم قادرا على أن يستقطب القوة الاقتصادية ويخطفها من مصادرها السابقة، كما أصبح المجتمع المعاصر مجتمعا معلوماتيا عالميا في اهتماماته واضعا تركيزه على رأس المال الفكري والعلمي، ونتيجة لهذا فإن التعليم يبرز بوصفه أمرا أساسيا في مجتمع العلم ويحتاج إلى درجات عالية من المعرفة والتدريب. (المانع، ٢٠٠٣،ص ص ١٠٦،١٠٥)

مصفوفة الخصخصة

مصفوفة الخصخصة تستخدم في فهم أشكال التعاون بين القطاع والخاص وتم اختيار هذه المصفوفة لسهولة فهمها، وتم تطبيقها من قبل منظمات عالمية في موضوع الخصخصة حيث قامت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ بتطبيق هذه المصفوفة لفهم أسلوب الخصخصة المطبق في منظمة الزراعة والتغذية العالمية، وهي مصفوفة تتكون من ٤ مجالات

١- المربع العلوي يسار: مركزية كاملة من قبل القطاع العام سواء كان تمويل أو تقديم خدمة.

٢- المربع السفلي يسار: لها شكلان الشكل الأول هو أن القطاع العام يستعين بالقطاع الخاص لتقديم وتوفير الخدمات من أجل التوسع، والشكل الثاني أن يقوم القطاع العام بالتعاقد مع القطاع الخاص من أجل تطوير ورفع مستوى الجودة في الخدمة المقدمة.

٣- المربع العلوي يمين: أن يقوم بأهداف توسيعية تضطره إلى تطبيق رسوم خدمة من أجل تغطية تكاليف التوسع والنمو وغالبا ما يتضمن تمويل مختلط من القطاعين العام والخاص وكذلك يقوم القطاعين معا بتقديم الخدمة.

٤- المربع السفلي يمين: هنا التحول الكامل من القطاع العام إلى القطاع الخاص من كل جوانب المؤسسة حيث تعتبر خصخصة كاملة. (الزومان،٢٠١٨، ص٣٠٠-٣٠١)

أشكال الخصخصة

أشكال الخصخصة في التعليم العام:

تتعدد أنواع وأشكال الخصخصة في التعليم وتأخذ مستويات مختلفة تتدرج من الخصخصة الجزئية إلى الخصخصة الكلية، ويذكر منها محمد (٢٠١٠، ص ص١٧٤-١٧٦) ما يلي:

١. التعاقدContracting out :

يسمي بالاستعانة بمصادر خارجية أو الشركة بين القطاع العام والخاص Public-Private Partnership (PPP)، وتقوم فيه المدارس الحكومية بتوقيع عقود مع جهات خاصة لتقوم بإمداد المدارس بخدمات مثل النقل وطباعة الكتب وتدريب المعلمين وتقديم التجهيزات اللازمة وغير ذلك.

وتسمي أيضا بالشراكة بين القطاع العام والخاص وهي تصف خدمة حكومية يتم تمويلها وتشغيلها من خلال الشراكة بين الحكومة وواحدة أو أكثر من المؤسسات الخاصة كالشركات وهذه الصورة يشار إليها بالمصطلح PPP أو P3.

٢- نظام القسائم Voucher School:

تعطي الحكومة للأهل قسائم ذات قيمة مالية محددة لكل طفل في سن المدرسة، وتكون القيمة المالية مناسبة لمستوي دخل الأسرة، ويقوم الأهل بإلحاق أبنائهم بالمدرسة التي يختارونها من مدارس التعليم الأهلي حسب حدود القسيمة، وإذا اختاروا مدارس ذات رسوم أعلى فإنهم يدفعون الفرق، ويعمل بهذا النظام في كثير من الدول المتقدمة منها أمريكا وانجلترا والسويد، وثبت نجاحه لما فيه من توفير المجانية لمستحقيها، حيث تقوم الحكومة بناء على الدخل بإعطاء الآباء قسيمة مالية لإلحاق أبنائهم بالمدرسة المناسبة، مما يضمن توفير فرص التعليم من الناحية الكمية وضمان جودته من الناحية النوعية.

٣- الإحلالTake-over:

ويقصد بالإحلال في التعليم توقيع الحكومة لعقد مع مؤسسات أهلية لإدارة المدارس الحكومية نظير ما تدفعه الحكومة من رسوم.

٤- المعاهدة (مدارس الامتياز)"Charter Schools" or "Schools of Choice":

يتم فيها الاتفاق بين الحكومة والمدرسة عل أن تقوم المدرسة بأداء مهام معينة تكلف بها وعلى أثرها تعطي لها الاستقلالية في الأنظمة والميزانية بموجب هذا الاتفاق. وهذه المدارس غير مقيدة ببعض القواعد أو القوانين أو المواقف التي تنطبق علي غيرها من المدارس الحكومية الأخرى، مع وجود بعض المحاسبية علي تقديمها نتائج معينة تم الاتفاق عليها في ميثاق كل مدرسة من مدارس الامتياز ومن أمثلتها مدارس التميز في الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأ إنشاؤها عام ١٩٨٨ علي يد ألبرت شانكرElbert Shanker

٥- رصيد الضرائبTax-Credit:

يتم جمعها من أهالي الطلاب في سن المدرسة للاستفادة منها في دفع رسوم تعليمهم، وتعتمد علي دخل الأسرة، وهي مصدر من مصادر توفير التمويل اللازم للخدمات التعليمية.

٦- امتلاك القطاع الخاص للمدارس:

تكون فيه المدرسة تحت إدارة أهلية سواء كانت ربحية أو غير ربحية، وهو أكثر أشكال خصخصة التعليم انتشارا. والمدارس الخاصة: تتم إدارتها بصورة ذاتية أو مستقلة عن الحكومة، ويوكل لها الحق في اختيار طلابها، وتمول كليا أو جزئيا من مصروفات يدفعها التلاميذ ويقل تمويلها من الموارد الحكومية، وتنتشر المدارس الخاصة بالمرحلة الابتدائية والثانوية في المملكة المتحدة وبعض دول الكومنولث، وتقل الخصخصة على مستوي التعليم العالي.

أشكال الخصخصة في التعليم العالي:

١. **الخصخصة الجادة** :وتعني السماح للقطاع الخاص بإنشاء وإدارة وتمويل خدمات جامعية دون تقديم أي إعانة أو تمويل من الدولة لكن تحت إشرافها، مثل الجامعات والكليات الغير معانة في ماليزيا.

٢. **الخصخصة المعتدلة** :تسمح الحكومات للجهات الخاصة بإنشاء وإدارة مؤسسات أو خدمات جامعية مع وجود دعم ومساندة من الدولة ويتولى القطاع الخاص إدارة تلك المؤسسات ومثال ذلك الجامعات والكليات المعانة في اليابان والفلبين.

٣. **الخصخصة البسيطة** :تتولى الدولة فيها مسئولية إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات أو خدمات جامعية ولكنها في الوقت نفسه ترحب بمصادر التمويل الخاصة الأهلية كالصين والهند. (الشواورة، ٢٠١٩، ١٠٠)

إيجابيات وعيوب الخصخصة

إيجابيات وسلبيات الخصخصة في التعليم العام:

يري مؤيدون خصخصة التعليم أن الخصخصة تحقق العديد من المزايا من أهمها: توفير ما يحتاج إليه التعليم من نفقات، ورفع كفاءة التعليم، وتنوع الجهات التي تقدم الخدمات التعليمية وتقليص

البيروقراطية، وزيادة التنافس بين أنواع المدارس المختلفة من أجل التفوق والتميز، وتحفيز الأهل على مزيد من التعاون مع المؤسسات التعليمية، ومنح الفرصة لكل أسرة لاختيار نوع التعليم الذي ترغبه لأبنائها وفقا لرغباتهم وميولهم وقدراتهم وتلبية لاحتياجات المجتمع، وتحقق طموحات الطبقات القادرة ماديا من أبناء الشعب في تعليم متميز لأبنائهم حيث لا تستطيع الدولة وحدها توفير الإنفاق المناسب علي التعليم، ومن ثم يساهم الأهالي في تمويل التعليم.

ويري المعارضون لخصخصة التعليم أن من سلبياتها أن يترك التعليم تحت سيطرة المنافع الخاصة، مما يسهم في زيادة التفاوت الطبقي بين الناس في وصولهم إلي المصادر التعليمية وتكون الخصخصة مجالا لاحتكار التعليم عندما ينظر إليه بوصفه سلعة تجارية، كما أن هناك آثارا سلبية لهذا الأمر علي العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، ففي الوقت الذي يعد فيه تحسين الفرص التعليمية للأطفال المهمشين هدفا مطلوبا نجد أن المدارس الخاصة المتميزة والمدارس التجريبية تنتقي الطلاب الأكثر دافعية للتعلم بينما يلتحق الطلاب الأقل دافعية وذوو المستوي الاجتماعي الاقتصادي المتدني بالمدارس الحكومية. (محمد، ٢٠١٠، ص ١٧٩)

إيجابيات وسلبيات الخصخصة في التعليم العالي

يذكر الشواورة (٢٠١٩، ص ١٠٤) بعضا من إيجابيات وسلبيات خصخصة التعليم العالي منها:

أولا: الإيجابيات:

١. تخفيف العبء المالي عن كاهل الحكومات حيث ترتفع فاتورة التعليم ومتطلباته بزيادة النمو السكاني المطرد.
٢. توفير الجامعات لتخصصات متنوعة تراعي احتياجات سوق العمل.
٣. استيعاب الراغبين في التعليم الجامعي.
٤. القدرة العالية على استيعاب التغيرات التي قد تطرأ على العلوم المختلفة.
٥. تحقيق التنافسية بين الجامعات من خلال طرح تخصصات جديدة وكذلك في مستوى الخريجين.
٦. توفير وظائف جديدة مما يسهم في تقليل البطالة.

ثانيا: السلبيات:

١. قد تؤدي إلى انعدام العدل بين المتعلمين لأن الجامعات الخاصة قد تستقطب الطلبة المقتدرين ماديا مما يؤثر على تكافؤ الفرص والمساواة في التعليم.
٢. قد تتحول الجامعات إلى مؤسسات ربحية هدفها جني الأموال وهذا ينعكس سلبا على نوعية الخريجين ويحول التعليم إلى سلعة مادية تخضع لمبدأ الربح والخسارة.
٣. قد يتم التركيز على التخصصات النظرية لقلة كلفتها مقارنة بالتخصصات التطبيقية التي تحتاج إلى كلفة إضافية وبالتالي تعمل إشباع السوق بتخصصات مكررة مما يساهم في مضاعفة مشكلة البطالة.

آليات مقترحة لنجاح خصخصة التعليم وتلافي السلبيات

أولا: في التعليم العام

يقترح الجابري والعمري (٢٠١٠، ص ٤٠٢) بعض الآليات لنجاح خصخصة التعليم العام، منها:

- تشجيع التوسع في إنشاء المزيد من شركات التعليم الخاصة، التي تهدف لتطوير التعليم، وتتمثل مهمتها في إنشاء المزيد من شركات التعليم الخاصة، التي تهدف لتطوير التعليم، وتتمثل مهمتها في تشغيل المدارس وإدارتها، وإنشاء مدارس جديدة متطورة.
- تثقيف الأهالي فيما يخص أهمية المشاركة في تحسين جودة تعليم أبنائهم من خلال اختيار المدرسة الأنسب.
- البدء بشكل متدرج، بخصخصة المدارس ذات الانخفاض الواضح في الأداء، التي غالباً ما تكون أحياء ذات مستويات اجتماعية واقتصادية منخفضة.
- العمل الجاد على تأسيس آليات تقويم فاعلية، لأن الخصخصة الفاعلة تتطلب التحول عن السياسات التنظيمية (Regulation Policies) إلى سياسات محاسبية (Evaluation and Accountability) واضحة وصارمة وسياسات تقويمية.

ويذكر صائغ (٢٠٠٩) أنه يمكن لوزارة التربية والتعليم أن تفتح آفاق الخصخصة لقطاع الأعمال وفقاً للضوابط والمعايير والمواصفات التي تضعها في أربع مجالات رئيسة هي: إدارة المدارس بمختلف أنواعها ومراحلها وتشغيلها، أو فيما يتعلق بإنشاء المباني والتجهيزات المدرسية، أو فيما يخص بعض عناصر العملية التعليمية مثل بناء المنهج المدرسي أو توفير برامج تدريبية للتنمية المهنية للقيادات وشاغلي الوظائف التعليمية، أو إسناد بعض الخدمات التعليمية المساندة مثل النقل المدرسي، والمقاصف المدرسية إلى القطاع الخاص.

ثانيا: التعليم العالي

يذكر الشواورة (٢٠١٩، ص١١٩) بعض التوصيات لنجاح خصخصة التعليم العالي وهي:

- القيام بتقويم مستمر لبرامج مؤسسات التعليم العالي الخاص بصورة دورية من قبل مؤسسات متخصصة مثل هيئة الاعتماد وغيرها، للتأكد من مدى استيفائها للشروط والمعايير المعتمدة في التعليم العالي.
- وضع تشريعات متعلقة بعمليات التوظيف سواء كانت للموظفين أو لأعضاء هيئة التدريس.
- التغلب على مشاكل التمويل من خلال استثمار الجامعة لمواردها البشرية والمادية.
- وضع حدود عليا للرسوم الدراسية من قبل وزارة التعليم تراعي فيها مصلحة الجامعات وكذلك الطلبة.

وتضيف الحربي (٢٠١٦، ص ٢٣٣) ما يلي

- ارتباط تخصصاته ومناهجه مع سوق العمل واحتياجات التنمية وأن تكون بمستوى تأهيلي متميز يحقق توافر المهارات والقدرات اللازمة لممارسة التخصص في الواقع العملي
- أن يراعي في توسعته ونموه أفقيا ورأسيا أسس التخطيط التعليمي التي تستهدف تحقيق أقصى مساهمة ممكنة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي استنادا إلى التقدير الدقيق لكل من الاحتياجات والإمكانات المنفذة

- ملائمة الطاقة الاستيعابية في كل تخصص مع الحاجة الفعلية له تجنبا لحدوث إعراض عن خريجيه، مع عدم التوسع في أي تخصص إلا بالقدر المناسب
- توزيع مؤسسات التعليم العالي الخاص على المناطق منعا للتكدس وإسهاما في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة
- التقويم المستمر لبرامج التعليم العالي الخاص ومخرجاته وتطويره على ضوء نتائج هذا التقويم مع الاستنارة في هذا الصدد بمرئيات أصحاب الأعمال ومسؤولي المنشآت الخاصة وغيرهم من المعنيين بمتابعة مسيرة تنمية وتوظيف الموارد البشرية
- مراعاة الدقة في اختبارات القبول من المتقدمين من الطلاب بما يضمن أهليتهم للالتحاق بالتخصصات المناسبة لقدراتهم وميولهم واستعدادهم

خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية:

من المعروف أن مؤسسات التعليم في المملكة العربية السعودية تملكها الدولة وهي التي تتولى الإنفاق والإشراف عليها وتقدم خدماتها التعليمية للطلاب مجانا وأن مؤسسات التعليم الأهلية التي يمتلكها القطاع الخاص ويتم فيها التعليم برسوم محدودة، وظلت لفترة طويلة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من المؤسسات التعليمية ولكن في الفترة الأخيرة بدأ هذا الوضع بالتغير وأخذت أعداد المؤسسات التعليمية الخاصة في كافة المراحل تزداد، نتيجة إقبال الطلاب على الالتحاق بها نتيجة للعديد من الأسباب الأكاديمية وغير الأكاديمية مما يعد مؤشرا نحو التوسع في مجال الخصخصة في المملكة. (المانع، ٢٠٠٣، ص ١٠٨)

وعلى الرغم من ارتفاع الميزانية المخصصة للتعليم في المملكة إلا أن هناك نموا متزايدا سنويا في أعداد الطلاب مما يتطلب توسعا ونموا في القدرة الاستيعابية للمدارس، الأمر الذي يشكل ضغطا مستمرا على القطاع العام من أجل توفير النفقات اللازمة لمواجهة هذا النمو. (السلمي والقحطاني، ٢٠١٩، ص٢١٠)

وقد جاء في الفصل العشرين من خطة التنمية الثامنة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٥ص، ٤١٥): "إنه وفي ضوء التحديات التي تواجه التعليم العام، سواء كانت رفع الكفاءة الداخلية والخارجية، أو توفير الطاقة الاستيعابية للأفواج المتوقع التحاقها في نظام التعليم العام، خاصة في مرحلة رياض الأطفال، فإن القطاع الخاص ينبغي أن يقوم بدور أكبر في هذا المجال، كما الحال في العديد من الدول المتقدمة والنامية، لذا يتعين توفير البيئة الملائمة والعوامل المحفزة لاضطلاع القطاع الخاص بدور متزايد في توفير التعليم العام، مع وضع آليات مناسبة لضمان جودة التعليم الأهلي والحكومي على حد سواء، وزيادة قدرته على التجديد والتطوير في عملية التعليم من خلال الانفتاح على التجارب العالمية الرائدة، ونقل الأساليب والتقنيات الملائمة، والتعاون مع المؤسسات والهيئات العالمية المماثلة"

وإن كان مشروع خصخصة التعليم العام يشكل توجهاً جديداً في التعليم السعودي، إلا أن استثمار القطاع الخاص في مجال التعليم ليس بجديد، فكثير من المدارس الحكومية تعمل في مبان مؤجرة من قبل أفراد، كما أن المدارس "الأهلية"، التي يملكها القطاع الخاص (شركات أو أفراد)، تشكل نسبة (ليست كبيرة، لا تتجاوز ١٠٪) من المدارس النظامية. وتتمتع المدارس الأهلية بقدر من المرونة والمسؤولية، مما يساعدها في تلبية احتياجات الأفراد المتنوعة، وتوفير بيئة تعليمية مريحة، وحفز جودة التعليم، في إطار أهداف التربية والتعليم. (الجابري، والعمري، ٢٠١٠، ص٤١٠)

وقد تبلور التوجه نحو الخصخصة بصدور موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز رحمه الله لتشكيل لجنة لدراسة مشروع خصخصة التعليم العام ومدى جدواه في عام ٢٠٠٨ ومن ثم وفي نفس العام صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله على تأسيس شركة تطوير التعليم القابضة للتعليم حيث تمثل فرصة للتنافس في مجال التعليم من خلال شركات تعليمية متخصصة يديرها القطاع الخاص، بهدف تطوير المشاريع التربوية وتشغيلها وصيانتها.

وفي عام ٢٠١٦ صرحت وزارة التعليم إنها تعمل على تنظيم وإعداد مشروع "المدارس المستقلة"، كأحد أهم مبادرات برنامج التحول الوطني، إذ سيتم من خلال هذه المبادرة تحويل ٢٠٠٠ مدرسة حكومية في جميع المراحل التعليمية إلى مدارس مستقلة إدارياً ومالياً بحلول العام ٢٠٢٠، مع بقاء مجانية التعليم لجميع الطلاب والطالبات بالإضافة إلى تقديمه لهم بجودة عالية، مع مراعاة منح المدارس مزيد من

الصلاحيات، كتحقيق المرونة في المناهج الدراسية والأنشطة التعليمية وتطبيق المناهج الإثرائية والداعمة للعملية التعليمية، والقدرة على تقديم التطوير المهني للمعلمين والمعلمات ووفق احتياجاتهم الوظيفية، ويرى القائمون على مشروع المدارس المستقلة أنها الخيار الأمثل لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، كونها ستعمل على خفض كلفة الإنفاق الحكومي على التعليم ، وترفع مجالات الاستثمار للمبنى المدرسي ومرافقه عبر منح المتميزين والقياديين (رخص تشغيلية) تتطلب منهم وجود خبرة سابقة في التعليم وقدرة قيادية على إدارة العمل والتخطيط المالي للمدرسة، ويتم التشغيل من خلال مؤسسات وشركات صغيرة الحجم ، ووجود خطة عمل واضحة.

وفي عام ٢٠١٨، تمت الموافقة على مشروع المدارس المستقلة حيث وافق مجلس الوزراء السعودي في جلسة ترأسها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، على مشروع تحويل ٢٥ مدرسة حكومية، ليكون تشغيلها من جانب القطاع الخاص . (واس، ٢٠١٨)

وتعد الخطوة الأولى في برنامج الخصخصة الذي اعتمده مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي، وهو أحد برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويستهدف "بيع أصول حكومية بقيمة تراوح بين ٩,٣ - ١٠,٧ مليارات دولار بحلول ٢٠٢٠."

المصدر: وزارة التعليم. (١٤٣٨هـ). التعليم ورؤية السعودية ٢٠٢٠. مسترد من:

https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/vision2030.aspx

ثم صدر مشروع القسائم التعليمية وهي من مبادرات برنامج التحول الوطني٢٠٢٠، حيث يأتي مشروع القسائم التعليمية لتشجيع مشاركة القطاع الأهلي في الاستثمار في التعليم العام (بما في ذلك رياض الأطفال) في المملكة، وتطوير برامج حضانات ورياض الأطفال والتوسع في خدماتها لتشمل جميع مناطق المملكة. ويخدم هذا المشروع فئات الإعاقة الذهنية والتوحد وتعدد العوق والصم المكفوفين، في الفئة العمرية (٥-١٨سنة) وأطفال الضمان الاجتماعي (٥-٦) سنوات. (تطوير، ٢٠١٧).

كما أنه وبحسب موقع وزارة التعليم يوجد حاليا في المملكة العربية السعودية ١٤ جامعة خاصة و٢٩ كلية خاصة.

خصخصة التعليم ورؤية ٢٠٣٠

تسعى المملكة من خلال رؤيتها لعام٢٠٣٠ أن تصبح نموذجا رائدا في العالم على كافة الأصعدة من خلال تحقيق أفضل استثمار ممكن لثرواتها الطبيعية والبشرية، ومضاعفة الجهود المبذولة من أجل المحافظة على مكتسبات ومنجزات الوطن وتنميتها من خلال الاعتماد على التعليم والتأهيل وتوفير الخدمات لأبناء الوطن في كافة المجالات. (السلمي والقحطاني، ٢٠١٩، ص٢٠٩)

كما أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية في مجال التعليم وهي:

١- إتاحة الخدمات التعليمية لمختلف فئات وشرائح الطلاب وذلك لترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن، وتزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لمواءمة سوق العمل.
٢- تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم.
٣- تحسين البيئة التعليمة المحفزة على الابداع والابتكار وتنمية مهارات الشباب وحسن الاستفادة منها، ورفع نسبة الطلبة المستفيدين من البرامج الخاصة بالموهوبين.
٤- تطوير المناهج وأساليب التعليم والتدريب.
٥- تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلاب.
٦- تعزيز قدرة النظام التعليمي على تلبية متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل.

٧- تنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم ورفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم بالتوسع في خصخصة الخدمات الحكومية. (وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠)

وإذا كان الهدف السابع مرتبط مباشرة بخصخصة التعليم فإن جميع الأهداف سالفة الذكر مرتبطة بشكل غير مباشر بخصخصة التعليم، إذ تهدف الخصخصة إلى تحقيق هذه الأهداف جميعا.

كما اعتمد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة تنفيذ "برنامج التخصيص" أحد برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ الاثني عشر، والذي يسعى إلى رفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات المقدمة وإتاحتها لأكبر عدد ممكن وسيتم تنفيذ مبادرات البرنامج بما يراعي مصالح كافة المستفيدين ويرفع عدالة التعاملات مع القطاع الخاص، وسينتج عن البرنامج فرض رقابة أكبر على مقدمي الخدمات بما يكفل حصول المستفيدين على أفضل الخدمات، حيث ستركز الجهات الحكومية المعنية على دورها التنظيمي والرقابي بكفاءة أعلى، وسيقوم البرنامج بتشجيع رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار محلياً، إلى جانب عمل البرنامج على زيادة المنافسة وتعزيز دور القطاع الخاص. وسيعمل البرنامج على تنفيذ أهدافه وغاياته من خلال إشراك القطاع الخاص في تقديم عدد من الخدمات وإنشاء الأصول في قطاعات محددة، التي تشمل على سبيل المثال جذب الاستثمارات الخاصّة لإنشاء مبانٍ تعليمية ومدنٍ طبية جديدة، مع استمرار الحكومة بدورها في العملية التعليمية والصحية. (موقع رؤية المملكة ٢٠٣٠).

المراجع

الجابري، نياف بن رشيد والعمري، أماني ضيف الله. (٢٠١٠). تجربة المدارس المفوضة في الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في المملكة العربية السعودية. اللقاء السنوي الخامس عشر – تطوير التعليم: رؤى ونماذج ومتطلبات، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ٣٨٦-٤٠٨

الحربي، أمل عبدالرحمن. (٢٠١٦). تصور مقترح للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى. مجلة كلية التربية , مج٢٧, ع ١٠٦، ٢٠٥-٣٠٢

الخالدي موفق حمد دندن(٢٠٠٧م) خصخصة التعليم العالي من واقع التجربة الأردنية. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي العربي الثاني عن التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية، قضايا آنية وآفاق مستقبلية، ٢- ٢٨مارس. ٢٥٠- ٢٢٢

الزومان، هدى محمد. (٢٠١٠). الخصخصة في التعليم: دراسة حالة خصخصة قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ع٥، ٣١٢-٢٩٥

السلمى، سعد بن مسعد والقحطاني، يحي بن سعيد. (٢٠١٩). متطلبات تطبيق خصخصة مدارس التعليم العام ع٢١٠ جامعة عين شمس – كلية , فى ضوء رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠ م تصور مقترح. مجلة القراءة والمعرفة التربية – الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، ٢٠٧- ٢٣٥.

الشواوره، ياسين سالم حماد. (٢٠١٩). خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. مجلة كلية التربية ,مج٣٥, ع٣جامعة أسيوط – كلية التربية، ٩٦- ١١٧

عواد، موسى و ناصر، إسراء حسين. (د.ت) الخصخصة والاستثمار الخص في التعليم العالي. جامعة القادسية. بغداد.

المانع، عزيزة. (٢٠٠٣). هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة دمشق. ٢ (١٩)

محمد، عبدالمنعم محمد. (٢٠١٠). أشكال الخصخصة وضوابط تطبيقها في التعليم. المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر – اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي , مج ١، ١٧٣- ١٨٣

وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٠٥م). خطة التنمية الثامنة. الرياض: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة.

المراجع الإلكترونية:

موقع رؤية المملكة ٢٠٣٠ https://vision2030.gov.sa/

موقع وكالة الأنباء السعودية https://www.spa.gov.sa/notfound.php

صحيفة سبق. (١٤أغسطس ٢٠١٦). التعليم: تحويل ٢٠٠٠م مدرسة حكومية إلى مستقلة مع بقاء المجانية. مسترد من https://sabq.org/NSY8Wt

صائغ، عبدالرحمن. (٢٠٠٩). خصخصة التعليم العام. . لماذا وكيف. صحيفة الاقتصادية

http://www.aleqt.com/2009/02/14/article_195851.html

موقع وزارة التعليم https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/vision2030.aspx